Minufiya J. Agric. Res. Vol.40 No. 1(2): 279 - 292 (2015) "http://www.mujar.net"

دراسة لأهم الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للتعدي على الأراضي الزراعية (دراسة حالة محافظة المنوفية)

إبراهيم صديق على[١] ، عبد العزيز شتا[٢] ، خالد صلاح الدين طه محمود[١] ، محمد جمال العكل[١]

[١] قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنوفية

[٢] قسم الأراضي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس

(Received: Oct., 29, 2014)

الملخص:

يحظى قطاع الزراعة بأهمية خاصة حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي المتولد من هذا القطاع عام ٢٠١٢ نحو ٢١٨ مليار جنيه، تمثل حوالي ١٥% من جملة قيمة الناتج المحلي الإجمالي في مصر لنفس العام، فضلا عن كونه مصدر الأمن الغذائي للمواطنين. كما يعمل بهذا القطاع حوالي ٣٥% من إجمالي القوى العاملة. وبالرغم من أهمية وحتمية الاهتمام بتنمية هذا القطاع لما تمثله منتجات هذا القطاع من أهمية خاصة للإنسان، إلا أن موارد هذا القطاع ما زالت تستنزف بشكل ينذر بخطر حقيقي خاصة على حقوق الأجيال القادمة، وفى ظل عجز القطاع عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات والسلع وبصفة خاصة القمح والذرة والسكر والزيت، وضعف قدرته على مواجهة زيادة الطلب على هذه المنتجات بسبب الزيادة السكانية، تزداد الحاجة الى حفظ وصيانة الموارد الخاصة بهذا القطاع، وتمثل الموارد الأرضية الزراعية أهم الموارد التي يجب الحفاظ عليها وصيانتها لكونها من أهم محددات الإنتاج الزراعي. وتمثل التعديات على الأراضي الزراعية تهديداً بالغ الخطورة تقف في سبيل تحقيق التنمية المنشودة لقطاع الزراعة بصفة عامة ولقطاع الإنتاج النباتي على وجه الخصوص، خاصة بعد استشراء ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بعد ثورة يناير عام ٢٠١١.

ولدراسة أهم دوافع ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، فقد اعتمدت الدراسة على عينه من الأفراد الذين قاموا بالتعدي على الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية، موزعة على ستة مراكز من مراكز المحافظة، شملت ١٣٥ حالة تعدي، تتنوع بين أشكال مختلفة للتعدي بين التبوير والبناء بغرض السكن أو بغرض الأنشطة التجارية والمشاريع الزراعية. واتضح من نتائج دراسة العينة أن أهم تلك الدوافع على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- *انخفاض أسعار الأراضي الزراعية مقارنة بالأراضي المباني.*
- *محاولة رفع العائد من خلال إقامة المشاريع الزراعية أو التجارية أو الصناعية على الأراضي الزراعية.*
- *التأثر بالاتجاه العام السائد في الدولة بعد ثورة يناير/٢٠١١ للتعدي على الأراضي الزراعية.*
- *توفير السكن للأبناء الذكور المقبلين على الزواج.*
- *غياب رقابة الدولة وخاصةً بعد ثورة يناير/٢٠١١.*

- *ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الأراضي الزراعية في ردع المواطن عن الإقدام على التعدي على الأراضي الزراعية.*

المقدمة:

تعد قضية الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد القومي كونها تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وفي ظل محدودية الموارد الزراعية من ناحية وزيادة الاحتياجات السكانية من مختلف الأنتجة الزراعية من ناحية أخرى، فإن مشكلة الأمن الغذائي تتفاقم وتزيد خطورتها مع الاستغلال غير الرشيد لموارد المجتمع الزراعية وبصفة خاصة مورد الأرض الزراعية، إذ أنه في ظل الاستخدام الحالي غير الملائم للموارد الزراعية كتوجيه الأراضي الزراعية الخصبة لاستخدامات غير زراعية، وما يترتب عليه من فقد جزء من الإنتاج الزراعي جراء استقطاع هذه المساحات من الموارد الأرضية فإن الأمر يزداد سوء. وعلى الرغم من إمكانية تعويض هذه المساحات من خلال استصلاح أراضي جديدة تضاف الى الرقعة الزراعية، فإن ذلك يمثل عبء إضافي على المجتمع متمثلا في تكلفة الاستصلاح من ناحية، فضلا عن ارتفاع تكلفة الإنتاج في الأراضي الجديدة من ناحية أخرى، وفي نفس الوقت انخفاض إنتاجية تلك الأراضي اذا ما قورنت بالأراضي القديمة (أراضي الوادي والدلتا) والتي يتم استقطاعها سنويا، وكنتيجة لذلك تلجأ الدولة الى زيادة الواردات من معظم السلع الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والأذرة والسكر والزيوت وهو ما يحمل الدولة والمجتمع عبئا إضافيا متمثلا في استنزاف حصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازم لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة التعدي على الأراضي الزراعية في مصر من أخطر المشكلات التي تواجه الدولة بصفة عامة وبخاصةً في الآونة الأخيرة، اذ تمثل تعدياً مباشراً على حقوق الأجيال والمواطنين في حاضرهم ومستقبلهم وذلك لارتباط الأرض الزراعية ومساحتها وجودتها بقدرة المجتمع على توفير احتياجاته من السلع الغذائية والكسائية، ويزداد الأمر تعقيداً مع ندرة الموارد الزراعية في مصر وصعوبة إضافة مساحات جديدة للرقعة الزراعية بسبب ارتفاع تكاليف الاستصلاح من ناحية وندرة مياه الري من ناحية أخرى. وعلى ذلك يتضح بأن استمرار استقطاع واستنزاف الأراضي الزراعية سوف يؤدي وبلا شك الى مشكلة غاية في الخطورة تتمثل في التزايد المستمر في حجم الفجوة الغذائية والذي يرجع أساساً لعدم قدرة الموارد الإنتاجية المحدودة على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للأجيال القادمة، ومن ثم تظهر أهمية وضرورة دراسة هذه المشكلة والتعرف على الدوافع التي تؤدي بالأفراد الى التعدي على الأراضي الزراعية لوضعها أمام صانعي القرار لاتخاذ السياسات المناسبة تجاهها.

الهدف من البحث:

يهدف البحث اساساً إلى دراسة أهم الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية المسببة لمشكلة التعدي على الأراضي الزراعية وذلك من خلال بحث ودراسة تلك الدوافع في عينة الدراسة والتي تم أخذها من مراكز وقرى محافظة المنوفية، وكذلك اقتراح مجموعة من التوصيات تساعد في إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

عينة الدراسة:

تم تجميع البيانات الأولية اللازمة للبحث من خلال الدراسة الميدانية لعينة من الأفراد (ملاك – مشترين) اللذين قاموا بتحويل الأراضي الزراعية الى استخدامات غير زراعية في محافظة المنوفية، وذلك من خلال المقابلات الشخصية لهؤلاء الأفراد لاستيفاء استمارة الاستبيان المعدة لهذا الغرض. حيث بلغ حجم العينة 135 وحدة معاينة موزعة على ستة مراكز في محافظة المنوفية (شبين الكوم ، قويسنا ، منوف ، أشمون ، الباجور ، بركة السبع) . وقد تم اختيار محافظة المنوفية لأنها من أهم المحافظات الزراعية في مصر حيث أراضيها عالية الخصوبة والإنتاجية فهي تحتل على سبيل المثال المركز الأول في متوسط إنتاجية القمح على مستوى الجمهورية حيث بلغ متوسط الإنتاج 3.3 طن/فدان عام 2013[1] وهذا الإنتاج يفوق المتوسط العام لإنتاج الفدان في الجمهورية بما يقارب 18% حيث بلغ المتوسط العام 2.8 طن/فدان. وكذلك تحتل المحافظة المركز الثاني في إنتاجية الأذرة الشامية (البيضاء والصفراء) حيث كان متوسط الإنتاجية 3.7 طن/فدان بعد محافظة الدقهلية التي بلغ متوسط الإنتاجية بها 4 طن/فدان، مما يوضح الأهمية النسبية لهذه المحافظة، فضلا عن كونها المحافظة التي يقطنها الباحث مما يساعد في عمليات جمع البيانات واستيفاء الدراسة بشكل أفضل، وكذلك لقلة عدد الدراسات والبحوث في هذا المجال عن المحافظة.

الطريقة البحثية:

اعتمد البحث على استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لتقدير المتوسطات وكذا حساب الأهمية النسبية لأهم الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية المسببة لمشكلة التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة.

النتائج والمناقشات:

تنوعت الأسباب والدوافع التي دفعت الأفراد في العينة الى التعدي على الأراضي الزراعية وتحويلها من نمط الاستغلال الزراعي الى نمط استغلال غير زراعي، سواء كان ذلك النمط الجديد يتمثل في السكن أو المشاريع التجارية أو الزراعية أو الصناعية أو حتى بالتبوير. ويمكن حصر هذه الدوافع في ثلاث مجموعات رئيسية أولها يتعلق بالجوانب الاقتصادية، وثانيها يتعلق بالجوانب الاجتماعية، أما المجموعة الثالثة والأخيرة فتضم الدوافع المتعلقة بالجوانب التنظيمية والإدارية والتشريعية.

أولاً: الدوافع المتعلقة بالجوانب الاقتصادية

ظهر من خلال عينة الدراسة عدة دوافع يمكن إدراجها تحت مجموعة الدوافع الاقتصادية، وقد تمثلت في 5 دوافع، وهي: انخفاض أسعار الأراضي الزراعية مقارنة بالأراضي المخصصة للمباني، رغبة الأفراد في عمل مشاريع تجارية أو زراعية أو صناعية، انخفاض قيمة الأراضي الزراعية ومحاولة رفع قيمتها بتبويرها أو البناء عليها، ضعف العائد من الأراضي الزراعية

---

[1] نشرة الإحصاءات الزراعية للعام 2013، قطاع الشئون الاقتصادية – وزارة الزراعة.

وارتفاع تكاليف الإنتاج. وتمثل الأهمية النسبية لمجموعة الدوافع الاقتصادية مجتمعة من بين مجموعات الدوافع حوالي 34%، ويوضح جدول (1)، وشكل (1) الأهمية النسبية لكل دافع من الدوافع الاقتصادية.

جدول (1): مجموعة الدوافع الاقتصادية لقيام أفراد العينة بالتعدي على الأراضي الزراعية

م	الدافع	عدد الحالات	الأهمية النسبية من فئة الدوافع الاقتصادية	الأهمية النسبية من إجمالي الإجابات الخاصة بالدوافع
1	انخفاض أسعار الأراضي الزراعية مقارنة بالأراضي المباني.	83	39%	13%
2	عمل مشروع تجاري أو زراعي أو صناعي.	47	22%	7%
3	انخفاض قيمة الأرض الزراعية ومحاولة رفع قيمتها بتبويرها أو البناء عليها.	42	20%	7%
4	ضعف العائد من الأرض الزراعية وارتفاع تكاليف الإنتاج.	42	20%	7%

المصدر: عينة الدراسة.

شكل (1) الأهمية النسبية للدوافع الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية

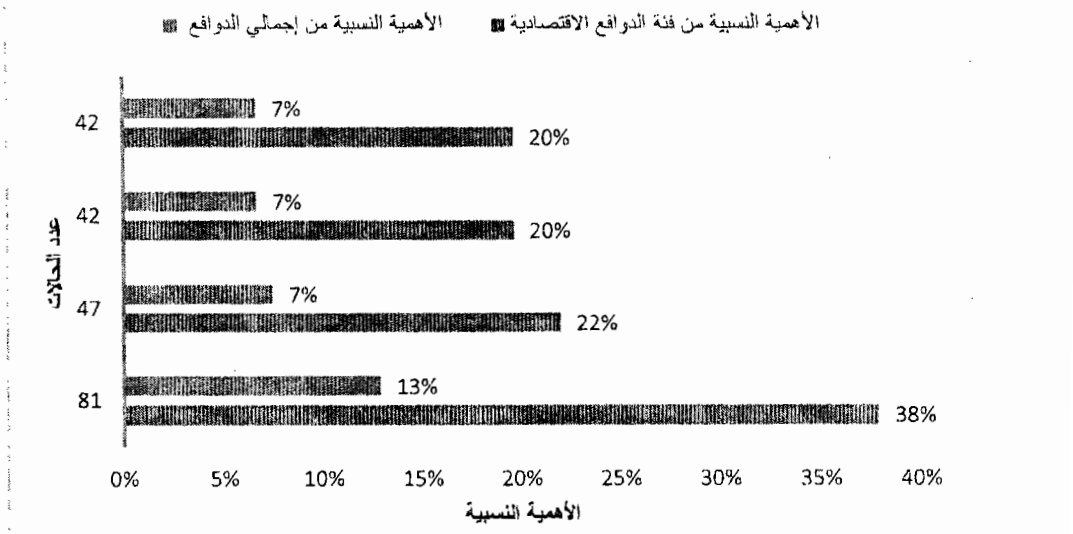

المصدر: البيانات الواردة بجدول (1).

ويمكن تفسير النتائج الواردة في الجدول السابق والخاصة بالأهمية النسبية للدوافع الاقتصادية فيما يلي:

- الدافع الأول: انخفاض أسعار الأراضي الزراعية مقارنة بأراضي المباني، وفي ظل عدم تفضيل كثير من الأفراد في عينة الدراسة نمط السكن بالإيجار أو نمط السكن بمنزل للعائلة خاصة الأسر التي لديها عدد كبير من الأبناء، وأن أراضي المباني سعرها مرتفع جدا مقارنة بالأراضي الزراعية فضلا عن أنه من غير المنطقي بالنسبة للأفراد أن يكون لديهم أراضي تصلح للبناء عليها حتى وان كانت أراضي زراعية -خاصة إذا كانت في موقع جيد- ويتجهون الى إرهاق أنفسهم في شراء أرض مباني ثم البناء عليها مما يكلفهم مبالغ طائلة من الأموال. وقد بلغ عدد الأفراد الذين أرجعوا قرار تعديهم على الأراضي الزراعية الى هذا السبب نحو 83 فرد، وتبلغ الأهمية النسبية لهذا السبب نحو 39% على مستوى مجموعة الدوافع الاقتصادية، ويعد هذا السبب أو الدافع هو الأهم نسبيا بين جميع الدوافع حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا الدافع حوالي 13% من إجمالي الدوافع على مستوى العينة.
- الدافع الثاني: محاولة رفع العائد من خلال إقامة المشاريع الزراعية أو التجارية أو الصناعية يعتبر سببا اقتصاديا مهما أدى الى دفع بعض أفراد عينة الدراسة الى التعدي على الأراضي الزراعية، حيث توفر هذا الدافع لدى 47 فرد من أفراد العينة، ويأتي هذا الدافع في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لمجموعة الدوافع الاقتصادية حيث بلغت أهميته النسبية نحو 22%، وقد بلغت الأهمية النسبية لهذا الدافع على المستوى الإجمالي للدوافع في عينة الدراسة حوالي 7%.
- الدافع الثالث: انخفاض قيمة الأرض الزراعية ومحاولة رفع قيمتها بتبويرها ثم محاولة تحويلها الى أراضي مباني، ودفع كثير من أفراد العينة على هذا الفعل انشغال بعضهم عن الأراضي الزراعية وعدم ممارسته للنشاط الزراعي الى محاولة تبوير هذه الأراضي تمهيدا لرفع قيمتها إما بتركها فترة من الزمن على أمل أن يشملها كردون المباني الجديد ويرتفع سعرها، أو لبيعها بسعر أعلى نسبيا من سعر الأراضي الزراعية وأقل قليلا من سعر الأراضي المباني -خاصة اذا كانت قريبة من الكردون حيث تسمى أراضي انتظار-، أو من خلال التقدم بمشروع لتقسيم الأرض، أو من خلال البناء عليها مباشرة، وقد بلغ عدد الحالات التي أرجعت تعديها على الأراضي الزراعية لهذا الدافع الى 42 حالة، وبلغت الأهمية النسبية لهذا الدافع بين مجموعة الدوافع الاقتصادية نحو 20% حيث يأتي في المرتبة الثالثة، أما الأهمية النسبية لهذا الدافع على مستوى الدوافع الإجمالية لأفراد عينة الدراسة فقد بلغت حوالي 7%.
- الدافع الرابع: ضعف العائد من الأرض الزراعية ونمط استغلالها في الزراعة حيث أشار 42 فردا من افراد العينة بشكل عام[2] الى أن ارتفاع التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج من سماد وتقاوي وكيماوي وعمالة ومشكلات الري التي يعالجها بعض الأفراد بتحمل تكاليف إضافية عن غيره من

[2] يشمل هذا العدد ملاك الأراضي الذين كانوا يمارسون نشاط الإنتاج الزراعي في أراضيهم وعددهم 24 فردا واجهته مشاكل ضعف العائد وارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة الى 18 فردا من المشترين الذين كانوا يمارسون النشاط الزراعي لفترة وجيزة قبل التعدي على الأراضي الزراعية مباشرة.

المنتجين وانخفاض الأسعار التي تُباع بها المحاصيل التي يزرعونها يعمل على تقليل العائد من الأرض الزراعية، وتمثل الأهمية النسبية لهذا الدافع على مستوى فئة الدوافع الاقتصادية حوالي 20%، أما أهميته النسبية على مستوى إجمالي الدوافع فقد بلغت حوالي 7%.

وفي إطار تناول المشكلات التي تواجه ملاك الأراضي الذين كانوا يمارسون النشاط الزراعي أشار 26 فرد منهم الى وجود مشكلات كانت تواجههم في زراعة تلك الأراضي ويمثلون نحو 41% من جملة ملاك الأراضي -89 مالك للأرض-، وكان أهم المشكلات التي أشار اليها ملاك هذه الأراضي هي ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف العائد من النشاط الزراعي حيث بلغ عدد الأفراد الذين أشاروا الى هذه المشكلات 24 فرد ويمثلون 92% من الأفراد الذين أشاروا لوجود مشكلات في الزراعة، بينما أشار 8 أفراد الى أن المشكلة التي كانت تواجههم عند زراعة الأرض التي قاموا بالتعدي عليها تمثلت في ضعف الإنتاجية وانخفاض الخصوبة ويمثلون نحو 31%، وأشار 6 أفراد الى وجود مشكلات في الري تتمثل في عدم وصول المياه الى الأراضي التي كانوا يزرعونها بانتظام مما يؤدي الى تضرر المحاصيل ويمثلون نحو 23%، وأشار 4 أفراد الى أن الأراضي التي قاموا بالتعدي عليها كانت على طرق رئيسية وأن المحصول الذي كان يزرع به يتضرر إثر وجوده بالقرب من هذه الطرق فضلا عن وجود أعمدة الانارة التي تزيد من فترات الضوء التي يتعرض لها النبات في الحقل ويعرض المالك الى خسارة في الإنتاج وبلغت نسبتهم نحو 15%، وذلك على النحو المبين بالجداول (2) و (3)، والأشكال (2) و (3) عدد ونسبة الأفراد الذين واجهتهم مشكلات أثناء زراعة أراضيهم، وطبيعة هذه المشكلات والأهمية النسبية لكل مشكلة منها.

جدول (2): وجود مشكلات لدى ملاك الأراضي عند زراعتها

فئات ملكية الأرض	يوجد مشكلات		لا يوجد مشكلات		الإجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
	26	41%	37	59%	63	100%

المصدر: عينة الدراسة.

جدول (3): المشكلات التي كانت تواجه الأفراد الذين كانوا يمارسون نشاط الزراعة

م	المشكلة	عدد الحالات	الأهمية النسبية بالنسبة لعدد حالات المشكلات
1	ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف العائد من النشاط الزراعي.	24	92%
2	ضعف الإنتاجية وانخفاض الخصوبة.	8	31%
3	عدم توافر المياه بشكل منتظم خاصة في نهاية المجاري المائية.	6	23%
4	وجود الأرض الزراعية على طرق رئيسية.	4	15%
5	عدم توفر العمالة الماهرة اللازمة لأداء العمليات الزراعية.	1	4%

المصدر: عينة الدراسة.

شكل (2): وجود المشكلات في الزراعة وعدم وجودها

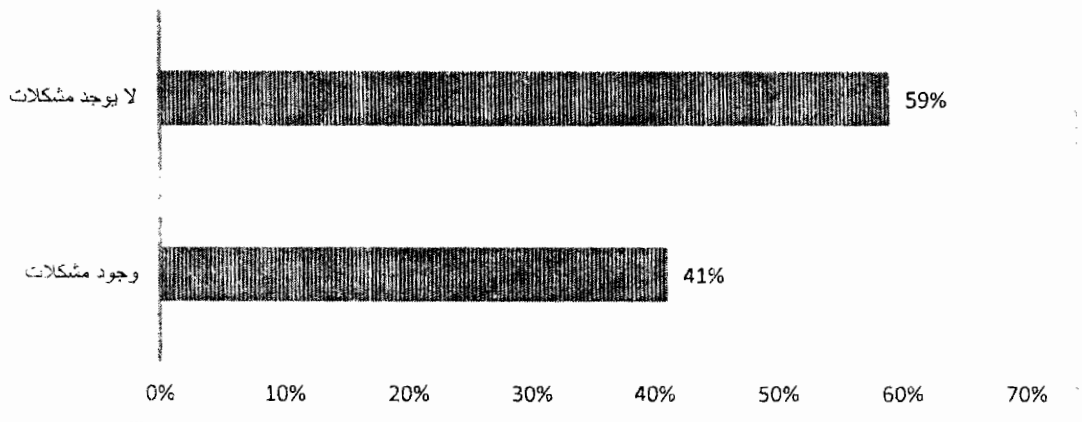

المصدر: البيانات الواردة بجدول (2).

شكل (3): الأهمية النسبية للمشكلات التي كانت تواجه المزارعين

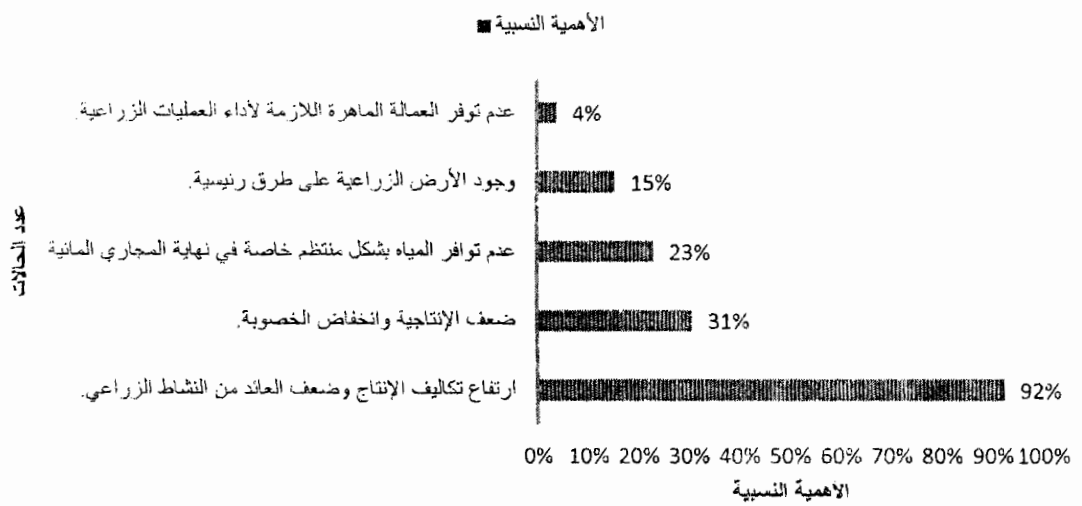

المصدر: البيانات الواردة بجدول (3).

ثانياً: الدوافع المتعلقة بالجوانب الاجتماعية

تم حصر مجموعة الدوافع المتعلقة بالمتغيرات الاجتماعية الخاصة بأفراد عينة الدراسة في 9 دوافع، وهي: التأثر بالاتجاه العام للتعدي على الأراضي الزراعية خلال الفترة التالية للثورة، محاولة توفير مساكن للأبناء الذكور للزواج، الانشغال بمهنة أخرى غير الزراعة ومحاولة التخلص من نمط الحياة الريفية، الخروج من منزل العائلة والاستقلال في منزل خاص، ضيق مساحة المسكن السابق الذي كان الأفراد يقطنون فيه، بناء مسكن أكثر رقيا يلائم الوضع الاجتماعي

لأفراد العينة، توفير عمل للأبناء بعمل مشروع تجاري أو زراعي، تفتت الحيازات، بناء مسجد، بناء مقابر، وقد بلغت الأهمية النسبية لمجموعة الدوافع الاجتماعية على مستوى مجموعات الدوافع للتعدي على الأراضي الزراعية حوالي 30%، ويوضح جدول (4) وشكل (4) هذه الدوافع وأهميتها النسبية من الدوافع الاجتماعية والأهمية النسبية على مستوى العدد الإجمالي للدوافع.

ويمكن تفسير النتائج الواردة في الجدول السابق والخاصة بالأهمية النسبية للدوافع الاجتماعية فيما يلي:

- الدافع الأول: التأثر بالاتجاه العام السائد في الدولة بعد ثورة 25 يناير عام 2011 للتعدي على الأراضي الزراعية، حيث قام هذا الدافع بتحفيز الكثير من أفراد العينة للتعدي على الأراضي الزراعية خاصة بإشارة بعض مرشحي الرئاسة في الانتخابات الرئاسية عام 2012 الى تقنين أوضاع من قام بالتعدي على الأراضي الزراعية، حيث بلغ عدد أفراد العينة الذين أرجعوا تعديهم على الأراضي الزراعية الى هذا السبب نحو 67 فرد، وتمثل الأهمية النسبية لهذا السبب من بين مجموعة الدوافع الاجتماعية الى حوالي 35%، بينما بلغت الأهمية النسبية لهذا الدافع على مستوى الدوافع الإجمالية في عينة الدراسة حوالي 11%.

جدول (4): مجموعة الدوافع الاجتماعية لقيام أفراد العينة بالتعدي على الأراضي الزراعية

م	الدافع	عدد الحالات	الأهمية النسبية من فئة الدوافع الاجتماعية	الأهمية النسبية من إجمالي الدوافع
1	التأثر بالاتجاه العام للتعدي على الأراضي الزراعية خلال الفترة التالية للثورة.	67	35%	11%
2	محاولة توفير مساكن للأبناء الذكور للزواج.	61	32%	10%
3	الانشغال بمهنة أخرى غير الزراعة ومحاولة التخلص من نمط الحياة الريفية.	34	18%	5%
4	للخروج من منزل العائلة والاستقلال في منزل خاص.	10	5%	2%
5	ضيق مساحة المسكن السابق الذي كان الأفراد يقطنون فيه.	6	3%	1%
6	بناء مسكن أكثر رقيا يلائم الوضع الاجتماعي لأفراد العينة.	6	3%	1%
7	توفير عمل للأبناء بعمل مشروع تجاري أو زراعي.	3	2%	0.48%
8	أخرى.	5	3%	1%

المصدر : عينة الدراسة.

شكل (4) الأهمية النسبية للدوافع الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية

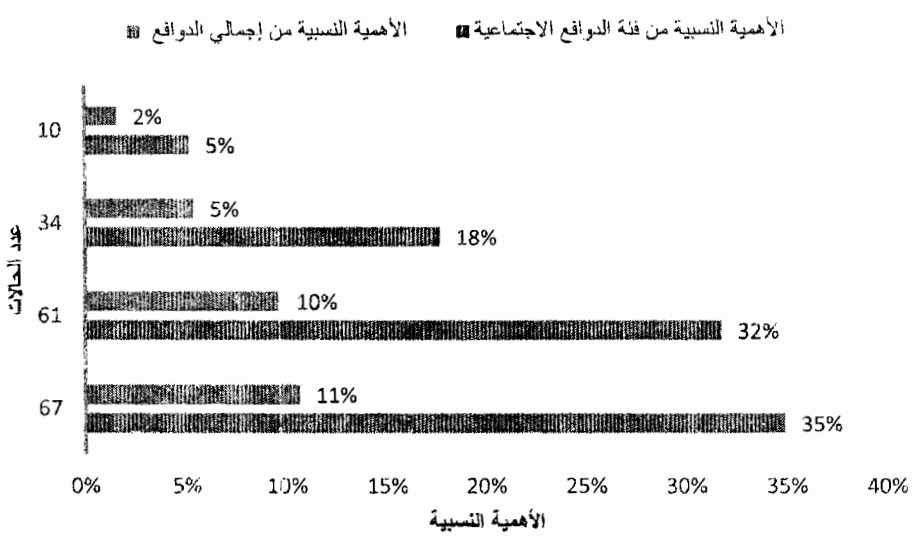

المصدر: البيانات الواردة بجدول (4).

- الدافع الثاني: توفير السكن للأبناء الذكور المقبلين على الزواج، حيث جاء هذا الدافع في المرتبة الثانية من بين الدوافع في فئة الدوافع الاجتماعية بأهمية نسبية بلغت حوالي 32%، حيث بلغ عدد الحالات التي دفعها هذا السبب الى التعدي على الأراضي الزراعية نحو 61 حالة، وبلغت الأهمية النسبية لهذا الدافع من بين الدوافع الإجمالية على مستوى عينة الدراسة نحو 10%.
- الدافع الثالث: الانشغال بمهنة أخرى غير الزراعة والنزوع الى التخلص من نمط الحياة الريفي والاتجاه للنمط الحضري، كان من ضمن العوامل التي أدت الى دفع الأفراد للتعدي على الأراضي الزراعية حيث بلغ عدد الأفراد الذين أرجعوا تعديهم على الأراضي الزراعية الى هذا السبب نحو 34 فرد، وبلغت الأهمية النسبية لهذا الدافع بين مجموعة الدوافع الاجتماعية حوالي 18%، بينما بلغت الأهمية النسبية بهذا الدافع على مستوى الدوافع الكلية بالعينة حوالي 5%.
- الدافع الرابع: الخروج من منزل العائلة أو سكن مشترك مع الإخوة ومحاولة الخروج منه، كان من ضمن الدوافع التي أدت الى تعدي العديد من الأفراد على الأراضي الزراعية حيث بلغ عدد الأفراد الذين أشاروا الى تعديهم على الأراضي الزراعية للاستقلال عن هذا المسكن ومحاولة توفير منزل مستقل للأسرة وللأبناء يمكن لهم أن يتزوجوا فيه بعد ذلك 10 أفراد، وتمثل الأهمية النسبية لهذا الدافع من بين مجموعة الدوافع الاجتماعية نحو 5%، بينما بلغت الأهمية النسبية له على مستوى الدوافع الإجمالية التي ظهرت في عينة الدراسة نحو 2%.
- الدافع الخامس والسادس: كان ضيق مساحة المسكن السابق الذين كانوا يقطنون فيه، وفي ظل زيادة عدد أفراد الأسرة وتنوع تركيبها النوعي بين

أبناء ذكور وإناث فيجب زيادة مساحة المنزل، حيث كان ما يقرب من 87% من المنازل للأفراد الذين حولوا الأرض للاستخدام السكني مساحتها أقل من 90م^2. كما أشار مجموعة أخرى من أفراد العينة الى رغبتهم في بناء مساكن فاخرة –مثل الأفراد الذين يقومون بالعمل بالخارج– هي الدافع وراء تعديهم على الأراضي الزراعية، وتبلغ الأهمية النسبية لكل دافع من الاثنين السابقين ضمن مجموعة الدوافع الاجتماعية حوالي 3%، أما الأهمية النسبية على مستوى الدوافع التي ظهرت في عينة الدراسة فقد بلغت أهميتهما النسبية حوالي 1%.

- الدافع السابع: توفير مشروع للأبناء للعمل به، خاصة في الأسر التي يرتفع فيها عدد الأبناء الذكور حيث يحاول رب الأسرة تأمين فرص عمل للأبناء خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة وضعف فرص التوظف. ويمثل هذا الدافع أهميته نسبية بلغت حوالي 2%، بينما لا تتجاوز أهميته النسبية 0.5% على المستوى الإجمالي للدوافع التي أدت الى تعدي أفراد عينة الدراسة الى التعدي على الأراضي الزراعية.
- بالإضافة الى ما سبق هناك عدد من الدوافع لا تتعدى الأهمية النسبية على مستوى الدوافع الاجتماعية 2%، كما أن الأهمية النسبية لهم على مستوى إجمالي الدوافع التي ظهرت في عينة الدراسة لا تتجاوز نسبة 1%، مثل تفتت الحيازات الذي يعمل على صغر حجم السعات الإنتاجية مما يعمل على ضعف العائد من الاستغلال الزراعي للأرض الزراعية خاصة في ظل ارتفاع أسعار المدخلات مما دفع ببعض الأفراد الى التخلص من الأرض الزراعية ببيعها أو إقامة نشاط غير زراعي عليها سواء كان سكني أو غير سكني. والدافع الآخر كان بناء دور العبادة مثل المساجد في بعض المناطق الزراعية البعيدة عن الكتلة السكنية، وكان الدافع الأخير الذي يتعلق بالجوانب الاجتماعية الذي ظهر في عينة الدراسة هو بناء مقابر للأسرة لارتفاع أسعار الأراضي المخصصة للمقابر بشكل كبير مقارنة بأسعار الأراضي الزراعية حيث أشار أحد أفراد العينة الى هذا الدافع.

ثالثا: الدوافع المتعلقة بالجوانب التنظيمية والإدارية والتشريعية

أوضحت عينة الدراسة بعض الأسباب أو الدوافع التي أدت الى التعدي على الأراضي الزراعية والمتعلقة بالجوانب التنظيمية والقانونية وتمثلت في 5 دوافع، هي: غياب الرقابة وزيادة الانفلات الأمني، ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الرقعة الزراعية، وجود أنشطة حكومية للتنمية، وجود الأرض التي تم التعدي عليها على طريق مرصوف، وجود عوائق إدارية لترخيص إقامة بناء للمشروعات الزراعية. وكانت الأهمية النسبية لمجموعة الدوافع التنظيمية والإدارية والتشريعية هي الأعلى بين مجموعات الدوافع حيث بلغت 36%، ويرجع ارتفاع نسبتها مقارنة بالفئتين الأخيرتين الى وجود نسبة كبيرة من أفراد العينة أرجعوا انتشار التعدي على الأراضي الزراعية الى ضعف القوانين وغياب الرقابة في الفترة التي تلت الثورة، ويمثل الجدول (5)، والشكل (5) الأهمية النسبية لمجموعة الدوافع التنظيمية التي ظهرت في عينة الدراسة على مستوى مجموعة الدوافع التنظيمية نفسها وعلى مستوى الدوافع في العينة ككل.

جدول (5): مجموعة الدوافع التنظيمية لقيام أفراد العينة بالتعدي على الأراضي الزراعية

م	الدافع	عدد الحالات	الأهمية النسبية من فئة الدوافع التنظيمية	الأهمية النسبية من إجمالي الدوافع
1	غياب الرقابة وزيادة الانفلات الأمني.	121	54%	19%
2	ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الرقعة الزراعية.	85	38%	13%
3	وجود أنشطة حكومية للتنمية.	13	6%	2%
4	وجود الأرض التي تم التعدي عليها طريق مرصوف.	3	1%	0.48%
5	وجود عوائق إدارية لترخيص إقامة بناء للمشروعات الزراعية.	2	1%	0.32%

المصدر: عينة الدراسة.

شكل (5): الأهمية النسبية للدوافع التنظيمية للتعدي على الأراضي الزراعية

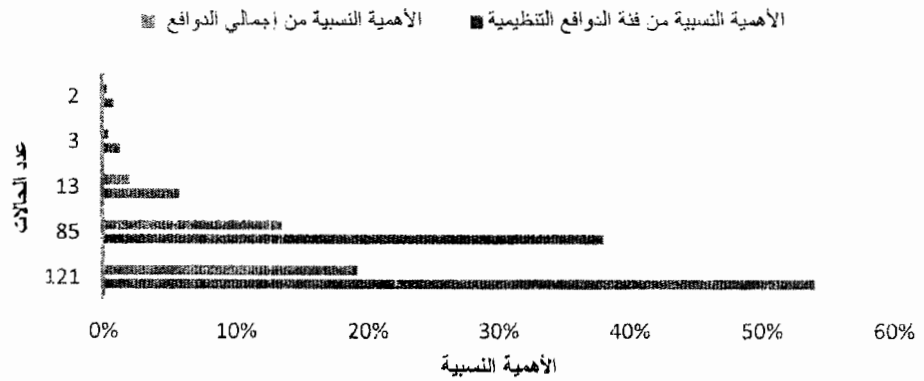

المصدر: البيانات الواردة بجدول (5).

وفيما يلي تفسير النتائج الواردة في الجدول السابق والخاصة بالأهمية النسبية للدوافع التنظيمية:

- الدافع الأول: غياب الرقابة في الفترة السابقة، وهو الدافع الأكثر أهمية نسبية على الاطلاق بين الدوافع التي ظهرت في عينة الدراسة، حيث أشار نحو 121 فرد من أفراد عينة الدراسة أن هذا السبب من ضمن العوامل الرئيسية التي شجعتهم على التعدي على الأراضي الزراعية، وبلغت أهميته النسبية ضمن فئة الدوافع التنظيمية حوالي 54%، بينما بلغت أهميته النسبية بين إجمالي الدوافع التي ظهرت في العينة حوالي 19%، ويوضح ذلك مدى رغبة أفراد كثيرة في المجتمع في البناء على الأراضي الزراعية والتعدي عليها وما ان حانت الفرصة لتحقيق هذه الرغبة لم يترددوا، وذلك لأن قيمة واهمية الأراضي الزراعية ليست واضحة في أذهان هؤلاء.

- الدافع الثاني: أشار العديد من أفراد الدراسة الى أن ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الأراضي الزراعية كان من ضمن الأسباب التي دفعت الكثير منهم الى التعدي على تلك الأراضي حيث بلغ عدد الحالات التي أشارت الى هذا السبب نحو 85 حالة، وتمثل أهمية هذا السبب حوالي 38% من بين الدوافع التنظيمية، وحوالي 13% من ضمن الدوافع كلها على مستوى عينة الدراسة، ويوضح ارتفاع الأهمية النسبية هذا الدافع الى وجود قصور في الجوانب القانونية في ردع المواطن عن الإقدام على التعدي على الأراضي الزراعية وسوف يرد تناول الجوانب القانونية وتطور التشريعات والقوانين الخاصة بحماية الرقعة الزراعية لاحقا في جزء آخر من هذه الدراسة.
- الدافع الثالث: عمليات وأنشطة التنمية التي تقوم بها الحكومة في بعض المناطق لا شك من العوامل التي تشجع في بعض الأحيان على التحول الحضري، مثل شق ورصف الطرق وتوصيل الكهرباء وتوفير أعمدة الإنارة وسط الحقول مما يعمل على إسراع معدلات النمو الحضري في هذه المنطقة على جانبي الطريق. وبينت نتائج الدراسة ذلك حيث أشار 13 فرد من أفراد العينة الى أن هذا الأمر كان من ضمن الدوافع التي شجعتهم على التعدي على الأراضي الزراعية، وتبلغ الأهمية النسبية لهذا الدافع على مستوى الدوافع التنظيمية نحو 6%، بينما بلغت الأهمية النسبية له حوالي 2% ضمن الدوافع الإجمالية التي ظهرت في عينة الدراسة.
- الدافع الرابع: تمثل الدافع الرابع في وجود أراضي الأفراد الذين أشاروا الى هذا الدافع والتي تم التعدي عليها على طرق رئيسية مرصوفة مما يعمل على إضعاف انتاج هذه الأراضي خاصة من الأتربة التي تطالها من الحركة على الطرق وأعمدة الإنارة التي تطيل فترات الضوء التي يتعرض لها النبات فيعمل على ضعف انتاج النباتات والمحاصيل بطول الحقل على جانب الطريق.
- الدافع الخامس: قصور الجهاز الإداري والتعقيدات الروتينية فيما يخص الطرق والسبل القانونية عند القيام ببعض المشاريع الزراعية حيث يحق للمزارع وفقا للقانون أن يُقيم على جزء من حيازته مشروعاً زراعياً، وعلى الرغم من ذلك فقد أشار البعض الى أنه استوفى الموافقات المبدئية لمشروع تسمين مواشي على جزء من حيازته وفقا لما يصرح به القانون على مستوى المحافظة إلا أن الأمر توقف في وزارة الزراعة وليس لسبب محدد فقام بعمل المشروع بالمخالفة. فضلا عن التعقيدات الإدارية التي تستهلك الكثير من الوقت ومن ثم تدفع الأفراد الى العمل بالمخالفة دون انتظار الحصول على التراخيص الخاصة بذلك حيث يسمح له القانون بإقامة بعض المشاريع الزراعية الأمر الذي يشيع بين الأفراد ويدفع بالكثيرين الى نفس الأفعال بغض النظر عن وجود حق قانوني له في إقامة هذا المشروع من عدمه، وذلك على النحو المبين بالجدول السابق.

التوصيات:

وفقا للبيانات التي تم جمعها والنتائج المتحصل عليها فإن البحث يوصي بما يلي:

- ضرورة الربط والتكامل وتبادل المعلومات بين الجهات والهيئات المختلفة بالدولة والمعنية بتنفيذ القانون فيما يخص مشكلة التعدي على الأراضي

الزراعية بحيث لا يتم توصيل المرافق للمخالفين حتى لا تكون ذريعة تشجع التعدي على الأراضي الزراعية وتحول المخالفة الى أمر واقع تجعل من الصعب التعامل مع تلك المخالفات بعد ذلك.

- على الدولة البحث عن حلول حقيقية لمشكلات الأفراد في المجتمع والتي تدفعهم للتعدي على الأراضي الزراعية (والتي تعد مشكلة السكن من أهمها) وذلك من خلال مراجعة قوانين البناء والتنظيم بحيث يتم البناء داخل القرى وفقا لتخطيط يتيح مساحات مناسبة للطرق داخل القرى تمكن من زيادة عدد الأدوار في المباني السكنية، الأمر الذي يتيح مزيد من الوحدات السكنية داخل القرى على نفس المساحة (التوسع الرأسي)، كما أن تنظيم تخطيط القرى وعرض الشوارع واكتمال ادخال المرافق بها قد تحد من توجه المواطنين نحو التعدي على الأراضي الزراعية والخروج الى خارج القرى للبناء.
- ضرورة مراجعة القوانين الخاصة بحماية الأراضي الزراعية وتعديل النصوص القانونية التي تسد نقاط الضعف التي يعتمد عليها كثير من المحامين في الدفاع عن المخالفين، وكذلك ضرورة التشديد على الصرامة والقوة والحسم والسرعة في تطبيق هذه القوانين.

المراجع:

١. أحمد شكري الريماوي (دكتور)، جامعة القدس المفتوحة، اقتصاديات الأراضي واستعمالاتها، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، (٢٠٠٩).

٢. أديل إسكندر، علي إبراهيم، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لبرامج تحسين وصيانة الأراضي الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، (٢٠٠٨).

٣. أسما عمر البلاسي (دكتوره)، بعض مشاكل استغلال الموارد الأرضية الزراعية وأثرها على التنمية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني العدد الأول، ٧٣-٩٢، (١٩٩٢).

٤. تقرير موجز عن حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم، إدارة النظم المعرضة للخطر، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما (٢٠١١).

٥. جاد وآخرون، التعدي على الأراضي الزراعية وأثره على الأمن الغذائي المصري دراسة حالة محافظة الشرقية، المؤتمر الحادي والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، ٣٠-٣١ أكتوبر (٢٠١٣).

٦. خالد صلاح الدين طه (دكتور)، التغيرات النوعية والكمية في الأراضي الزراعية المصرية، مجلة الاقتصاديين الزراعيين العرب، المجلد (١)، العدد (١)، يونيو (٢٠٠٩).

٧. رقية كمال محمد سالم، كفاءة استخدام الموارد في إطار السياسات الزراعية المصرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة، جامعة المنوفية، (٢٠١٣).

٨. سمير عدلي يوسف (دكتور)، مؤشرات الأمن الغذائي وتدنية العبء المزدوج، الفجوة الغذائية وانتشار ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Barlowe, R., Land Resource Economics, 4th ed., Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N,J, USA, (1986).
2. Brown, L.R. "Land and food: Looking ahead at world food needs" No. 11, USDA, (1963).
3. Bunting, A.H., Extension and Technical Change in Agriculture, In Investing in

study: Qalubiya Governorate, US-Egypt Workshop on Space Technology and Geo-information for Sustainable Development, Cairo, Egypt 14-17 June, (2010).

Rural Extension: Strategies and Goals, ed. Jones G, Elsevier Applied Science Publishers. London, (1986).

4. Shalaby, A. and A. Gad (2010) urban Sprawl Impact Assessment on the Fertile Agricultural Land of Egypt Using Remote Sensing and Digital Soil Database, Case

A STUDY OF THE MOST IMPORTANT ECONOMIC, SOCIAL AND REGULATORY MOTIVATIONS BEHIND ENCROACHMENTS ON AGRICULTURAL LANDS (CASE STUDY MENOUFIA GOVERNORATE)

I. S. Ali[1], A. Sheta[2], Kh. S. Taha[1] and M. J. S. El-Okl[1]

[1] Agri. Economics, Faculty of Agriculture, Menoufia University

[2] Land Science, Faculty of Agriculture, Ein Shams University

ABSTRACT: *The agriculture sector has a particular importance, as the value of GDP generated by this sector 2012 about 218 billion pounds, representing about 15% of the total value of GDP in Egypt for the same year, as well as it is a source of food security for citizens. It also works within this sector about 35% of the total workforce. In spite of the importance and inevitability of the concern for the development of this sector, specially it's products which have a special importance of the human being, however, that the resources of this sector is still drained with real alarming way, especially on the rights of future generations. The need for conservation and maintenance of this sector resources increasing rabidly specially in the presence of inability of this sector for achieving self-sufficiency in some of the products and goods particularly wheat, maize, sugar and cooking oil, and weak capacity to meet the increasing demand for these products due to increase in the population.*

The land resources is one of the most important Agriculture resources, which must be preserved and maintained, as it is the most important determinants of agricultural production. The encroachment on agricultural land very serious threat to stand in the way of achieving desired development in agriculture sector in general and the plant production in particular, especially after the widespread phenomenon of encroachment on agricultural lands after January revolution, 2011.

The study depends on a sample of individuals who have an encroachment on agricultural land in Menoufia governorate in order to stand on the phenomenon of encroaching on agricultural land and its motives. This sample spread over six centers of the governorate. The sample included 135 cases of encroaching on agricultural lands vary between different forms of encroachment like lands Set-asides and construction for housing, or for commercial activities or agricultural projects. As motives example of the phenomenon of encroaching on agricultural land: the declining of agricultural land prices compared to buildings land, the desire of individuals to establish commercial, agricultural or industrial projects, poor returns from agricultural land and rising production costs, attempt to provide housing for sons to marriage and weak laws and the lack of control in the period after the revolution.

Key words: *Economic, social, regulatory, motivations, encroachments*